### 37 مليون دينار تدفقت في مزاد الإغلاق.. والسوق الأول يستحوذ على 89,4 مليوناً من التداولات

# مراجعتا «فوتسي» و«S&P» ترفعان سيولة البورصة إلى 146 مليون دينار

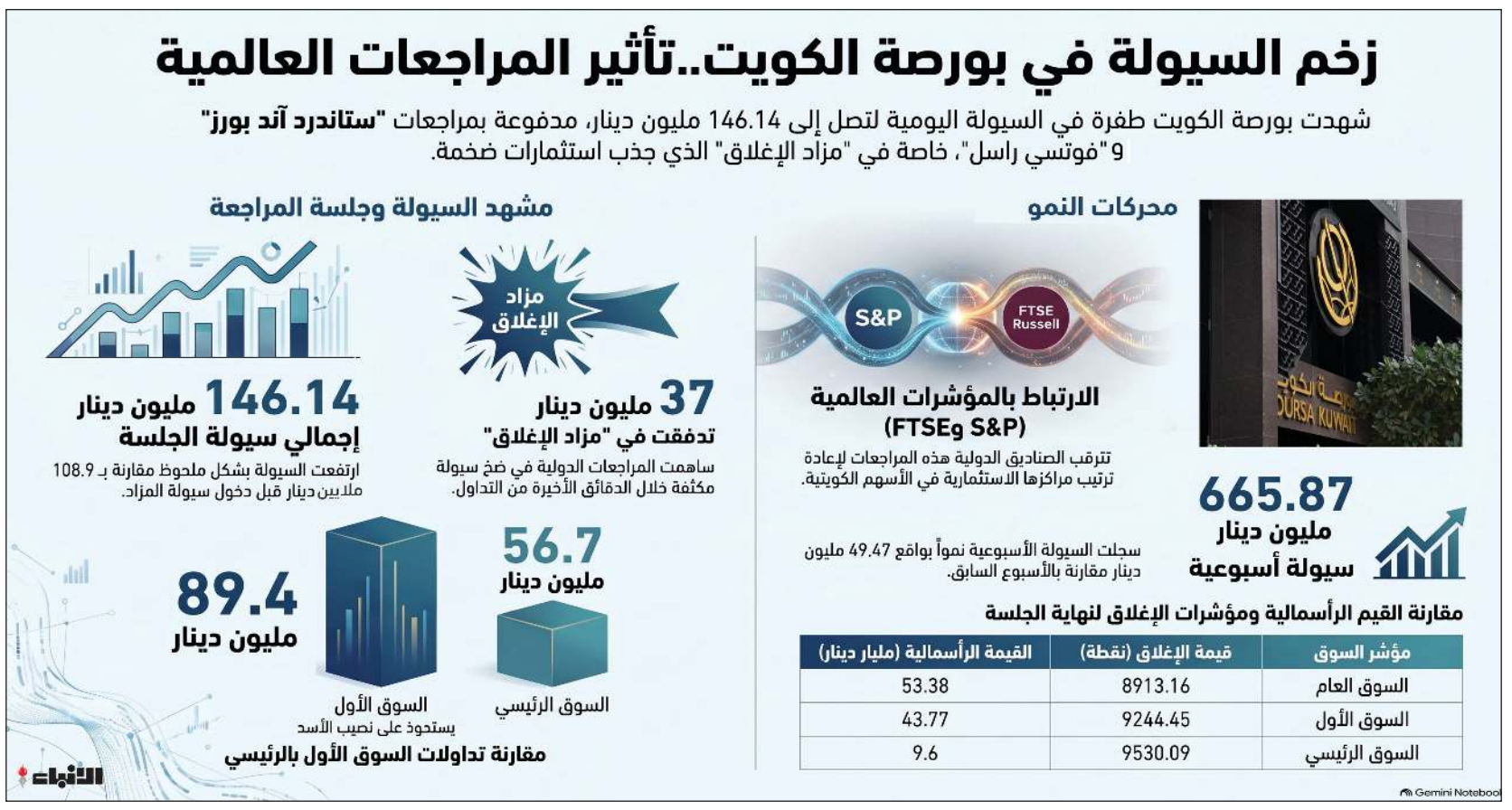


علي إبراهيم

كشفت تداولات بورصة الكويت أمس عن زخم لافت في السيولة بالتزامن مع إجراء مراجعتين من قبل مؤشري «فوتسي راسل» و«ستاندرد آند بورز» (S&P)، حيث شهد مزاد الإغلاق تدفق نحو 37 مليون دينار، لترتفع السيولة المتداولة بنهاية الجلسة إلى 146,14 مليون دينار، لتضيف المراجعتان دفعة واضحة لنشاط السوق في الدقائق الأخيرة من التداول. وأظهرت حركة التداول أن بورصة الكويت أصبحت أكثر ارتباطا بحركة المؤشرات العالمية، إذ تترقب الصناديق والمحافظ الاستثمارية التي تتبع تلك المؤشرات نتائج المراجعات الدورية وما يترتب عليها من إعادة ترتيب للمراكز والأوزان الاستثمارية، وهو ما ينعكس بصورة مباشرة على أحجام السيولة وحركة الأسهم خلال جلسات المراجعة.

وتأتي أهمية مراجعة «ستاندرد آند بورز» و«فوتسي راسل» من كونها تستهدف الأسهم المدرجة ضمن المؤشرات العالمية، الأمر الذي يجعل جلسات المراجعات موعدا مهما لحركة الأموال الاستثمارية المرتبطة بتلك المؤشرات.

وبدا أثر ذلك واضحا في مزاد الإغلاق، الذي استقبل وحده نحو 37 مليون دينار، وهو ما رفع إجمالي السيولة اليومية إلى 146,14 مليون دينار، مقارنة مع 108,9 ملايين دينار قبل دخول سيولة المزاد، وحصل السوق الأول على النصيب الأكبر من التداولات، مستحوذا على نحو 89,4 مليون دينار من إجمالي السيولة المتداولة خلال الجلسة، مقابل 56,7 مليون دينار للسوق الرئيسي.

ويضم السوق الأول الأسهم القيادية التي تحظى باهتمام أكبر من المؤشرات العالمية، وبالتالي فإن ارتفاع السيولة عليه خلال جلسة شهدت مراجعتين دوليتين يعكس أهمية تلك الأسهم في حركة الأموال المرتبطة بالمؤشرات الاستثمارية العالمية، وعلى مستوى الأسهم، تصدر بيت التمويل الكويتي قائمة الأكثر استحواذا على السيولة، بعدما استقطب نحو 14 مليون دينار، فيما جاء بنك الكويت الوطني في المرتبة الثانية بسيولة بلغت 11,22 مليون دينار، وحل سهم «أولى تكافل» ثالثا بقيمة تداولات بلغت 8,39 ملايين دينار، تلاه سهم «أرزان» بنحو 7,66 ملايين دينار، ثم سهم «إيفا» في المرتبة الخامسة بسيولة بلغت 7 ملايين دينار.

وتظهر قائمة الأسهم الأكثر تداولا أن السيولة لم تتحرك في اتجاه واحد، بل توزعت على مجموعة من الأسهم التي شهدت نشاطا ملحوظا خلال الجلسة، مع تصدر البنوك الكبرى قائمة الأسهم الأكثر استحواذا على التداولات.

وأغلقت مؤشرات السوق على مستوياتها المسجلة بنهاية الجلسة، حيث أغلق مؤشر السوق الأول عند 9244,45 نقطة، فيما بلغت القيمة الرأسمالية لشركاته نحو 43,774 مليار دينار. وأغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 9530,09 نقطة، بقيمة رأسمالية بلغت 9,6 مليارات دينار، بينما أنهى مؤشر السوق العام التداولات عند 8913,16 نقطة، بقيمة رأسمالية إجمالية بلغت نحو 53,38 مليار دينار.

ولم يكن النشاط الذي شهدته جلسة أمس منفصلا عن حركة السيولة خلال الأسبوع، حيث ارتفعت السيولة المتداولة في بورصة الكويت خلال الأسبوع بواقع 49,47 مليون دينار، لتصل إلى 665,87 مليون دينار، مقارنة مع 616,47 مليون دينار خلال الأسبوع الماضي.

وسجل السوق الرئيسي ارتفاعا في السيولة الأسبوعية، حيث استحوذ على 330,09 مليون دينار، مقابل 309,3 ملايين دينار خلال الأسبوع الماضي، بزيادة بلغت 20,7 مليون دينار.

كما ارتفعت سيولة السوق الأول إلى 335,78 مليون دينار خلال الأسبوع، مقابل 307,102 ملايين دينار خلال الأسبوع الماضي، بزيادة بلغت 28,68 مليون دينار.

وتكشف حركة السيولة الأسبوعية أن الزخم لم يكن محصورا في الأسهم القيادية فقط، إذ شهد السوق الرئيسي أيضا ارتفاعا في التداولات، في الوقت الذي سجل فيه السوق الأول زيادة أكبر في السيولة الأسبوعية. وتعطي هذه الحركة صورة أوضح عن طبيعة النشاط الذي تشهده بورصة الكويت، فالسوق لم يعد يتحرك بمعزل عن التطورات التي تطرأ على المؤشرات الاستثمارية العالمية، خصوصا مع وجود أسهم ضمن المؤشرات التي تتابعها الصناديق والمحافظ الدولية.

### 10,5 آلاف علامة أنهت التسجيل وإصدار الشهادات.. و63,1 ألف معاملة برسوم تجاوزت 6 ملايين دينار

# 13,35 ألف علامة تجارية تطرق أبواب السوق الكويتي خلال عام

طارق عرابي

شهد نشاط العلامات التجارية في الكويت حركة لافتة خلال عام 2025، بعدما استقبلت وزارة التجارة والصناعة 13,351 طلبا لتسجيل علامات تجارية، في مؤشر على حجم النشاط المرتبط بتسجيل العلامات وحمايتها وإدارة الحقوق المرتبطة بها داخل السوق المحلي، فيما بلغ عدد معاملات تسجيل العلامات التجارية وإصدار شهاداتها 10،518 معاملة خلال العام نفسه.

وبحسب التقرير السنوي لوزارة التجارة والصناعة لعام 2025، بلغ إجمالي معاملات قسم العلامات التجارية 63,116 معاملة، بإجمالي رسوم وصل إلى 6,08 ملايين دينار، موزعة على طيف واسع من الخدمات شمل تسجيل العلامات ونشرها وتجديدها ونقل ملكيتها والترخيص باستخدامها وإجراء التعديلات على بيانات المالك أو الوكيل، إلى جانب الاعتراضات والتظلمات والفحص المبدئي وطلبات الشطب وغيرها من الخدمات المرتبطة بحماية العلامات التجارية.

وأظهرت البيانات أن المرحلة الأولى من دورة تسجيل العلامة استحوذت على جانب كبير من نشاط الإدارة، إذ بلغ عدد طلبات تسجيل العلامات التجارية 13,351 طلبا، وبلغت الرسوم المحصلة عنها 600,8 ألف دينار، في حين سجلت الوزارة 11,644 معاملة لنشر العلامات التجارية برسوم بلغت 291,1 ألف دينار، وصولا إلى 10,518 معاملة لتسجيل العلامة وإصدار الشهادة بإجمالي رسوم بلغ 2,5 مليون دينار.

وتوضح هذه الأرقام حجم الدورة الإجرائية التي تمر بها العلامات التجارية قبل اكتمال تسجيلها، إذ لا يعني تقديم طلب التسجيل بالضرورة صدور شهادة تسجيل مباشرة، وهو ما يفسر اختلاف عدد الطلبات المقدمة عن عدد معاملات التسجيل وإصدار الشهادات خلال العام.

كما شهدت العلامات القائمة بالفعل حركة كبيرة على مستوى التجديد، إذ سجلت الوزارة 6,468 طلبا لتجديد علامات تجارية خلال السنة الأخيرة من مدة حمايتها، بقيمة رسوم بلغت 1,7 مليون دينار، إضافة إلى 634 طلب تجديد خلال الأشهر الستة التالية لانتهاء مدة الحماية برسوم بلغت 196,54 ألف دينار، وبلغ عدد معاملات نشر تجديد العلامات التجارية 7,103 معاملات، بإجمالي رسوم وصل إلى 319,6 ألف دينار.

وامتدت الحركة في سوق العلامات التجارية إلى انتقال الملكية بين أصحابها، إذ بلغ عدد طلبات التأشير بنقل ملكية العلامة التجارية 1406 معاملات، برسوم قيمتها 63,270 دينارا، فيما سجل نشر عمليات نقل الملكية العدد ذاته، أي 1406 معاملات، ما يظهر حركة في معاملات نقل ملكية العلامات المسجلة وانتقالها بين أصحابها وفق الإجراءات التنظيمية المعتمدة لدى الوزارة.

وفي جانب آخر من حركة العلامات التجارية، سجل التقرير 303 طلبات للتأشير بالترخيص باستعمال علامة تجارية، إلى جانب 303 معاملات لنشر الترخيص، وهي معاملات تتيح الترخيص للغير باستعمال العلامة التجارية وفق الأطر القانونية المعمول بها.

كما أظهرت البيانات نشاطا واسعا في تحديث بيانات العلامات ومالكيها ووكلائها، حيث بلغ عدد طلبات التأشير بتغيير اسم مالك العلامة 245 طلبا بقيمة 11,025 دينارا، بينما وصل عدد طلبات تغيير عنوان مالك العلامة إلى 1460 طلبا، في حين سجلت الوزارة 430 طلبا لتغيير اسم وعنوان مالك العلامة أو الوكيل، و2033 طلبا لتغيير اسم وكيل التسجيل، كذلك بلغ عدد معاملات نشر تعديل اسم أو عنوان مالك العلامة أو الوكيل 4167 معاملة.

ولم تقتصر الحركة على التسجيل والتجديد ونقل الملكية، إذ تعاملت الوزارة أيضا مع المنازعات والاعتراضات المرتبطة بالعلامات، حيث سجلت 87 تظلما من قرارات رفض تسجيل علامة تجارية أو تعليقها على شرط، وبلغ عدد طلبات الاعتراض على قبول تسجيل العلامات 272 طلبا، إضافة إلى 65 طلبا لتحديد جلسات لسماع الأقوال.

وفي المقابل، سجلت الإدارة 46 طلبا لتعديل شكل العلامة التجارية و46 معاملة لنشر هذا التعديل، كما تلقت 24 طلبا لشطب تسجيل علامة من جانب مالكها، و32 طلبا لشطب جزء من السلع أو الخدمات المشمولة بالعلامة، إلى جانب 56 معاملة لنشر الطلب بعد شطب جزء من السلع أو الخدمات.

وضمن الخدمات الأخرى، بلغ عدد طلبات الحصول على صورة طبق الأصل أو بدل فاقد من شهادة التسجيل 280 طلبا، فيما سجلت الوزارة 649 طلب فحص مبدئي عن علامة تجارية، إلى جانب 18 معاملة لتجديد القيد في سجل الوكلاء. ولم يقتصر نشاط وزارة التجارة والصناعة في مجال الملكية الفكرية على إنجاز المعاملات، إذ أشار التقرير إلى تنفيذ عدد من الأنشطة المرتبطة بتوعية أصحاب الأعمال والمخترعين بحقوق الملكية الفكرية، والمشاركة في المعرض الدولي للاختراعات في الشرق الأوسط، وتنظيم ملتقى لمكاتب الملكية الفكرية بهدف تبادل الخبرات بين الجهات المختصة وأصحاب الحقوق، إضافة إلى المشاركة في فعاليات خليجية لتكريم المخترعين وتطوير التعاون في مجالات العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية.

كما عملت الإدارة على تعزيز التعاون الخليجي في مجال فحص براءات الاختراع وإنشاء مسار سريع للفحص لمواطني دول مجلس التعاون، إلى جانب التعاون مع المنظمة العالمية للملكية الفكرية «الويبو» في تنظيم برامج تدريبية متخصصة في فحص العلامات التجارية وبراءات الاختراع والنماذج الصناعية، وتنفيذ حملات تفتيشية على المحال التجارية للتحقق من اتباع الإجراءات القانونية المتعلقة بتسجيل العلامات التجارية وحماية حقوق الملكية الفكرية.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

### بنهاية يوليو 2026.. و11,11 مليار دولار زيادة في الحيازة خلال عام بنمو 19,12٪

# الكويت ترفع حيازتها من سندات الخزانة الأميركية لمستوى قياسي عند 69,23 مليار دولار

رفعت الكويت حيازتها من سندات الخزانة الأميركية إلى مستوى 69,23 مليار دولار بنهاية يوليو 2026، مسجلة أعلى مستوى لها وفق البيانات الشهرية الصادرة عن وزارة الخزانة الأميركية، بعدما أضافت 11,111 مليار دولار إلى حيازتها خلال عام واحد، مقارنة مع 58,123 مليار دولار في يوليو 2025، بما يعكس زيادة سنوية بنسبة 19,12 في المئة.

وجاء الارتفاع السنوي امتدادا لنمو الحيازة الكويتية منذ بداية 2026، إذ زادت بقيمة 3,182 مليارات دولار مقارنة مع 66,052 مليار دولار بنهاية ديسمبر 2025، فيما سجلت خلال يوليو وحده زيادة قدرها 416 مليون دولار عن مستوى يونيو 2026 البالغ 68,818 مليار دولار. وأظهرت البيانات الرسمية أن الحيازة الكويتية تحركت خلال الأشهر السبعة الأولى من العام بين 65,594 مليار دولار و69,234 مليار دولار، قبل أن تبلغ مستواها الأعلى في يوليو. واستحوذت السندات طويلة الأجل على الجانب الأكبر من المحفظة الكويتية لدى الخزانة الأميركية، بقيمة 66,922 مليار دولار بنهاية يوليو، مقابل 2,312 مليار دولار للسندات قصيرة الأجل، لتشكل الأدوات طويلة الأجل أكثر من 96 في المئة من إجمالي الحيازة الكويتية، بما يجعلها المكون الرئيسي لاستثمارات الكويت في أدوات الدين الحكومية الأميركية.

وكانت الحيازة الكويتية من السندات طويلة الأجل قد بلغت 66,658 مليار دولار في يونيو 2026، قبل أن ترتفع إلى 66,922 مليار دولار في يوليو، في حين زادت حيازة الأدوات قصيرة الأجل من 2,160 مليار دولار إلى 2,312 مليار دولار خلال الفترة نفسها، وتظهر البيانات أن الجزء الأكبر من الزيادة المحققة خلال العام جاء من التوسع في السندات طويلة الأجل، التي ارتفعت من 57,100 مليار دولار في يوليو 2025 إلى 66,922 مليار دولار في يوليو 2026. وعلى مستوى دول الخليج، حافظت المملكة العربية السعودية على موقعها كأكبر حائز عربي لسندات الخزانة الأميركية، بإجمالي 142,4 مليار دولار بنهاية يوليو 2026، لتحل في المركز السابع عشر بين كبار الحائزين عالميا، فيما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية عربيا بحيازة بلغت 110,1 مليارات دولار، وفي المركز التاسع عشر عالميا، وبذلك بلغت الحيازة المجمعة للسعودية والإمارات والكويت 321,734 مليار دولار بنهاية الشهر.

وعالميا، واصلت اليابان تصدر قائمة أكبر حائزي سندات الخزانة الأميركية بإجمالي 1,1039 تريليون دولار في نهاية يوليو، رغم تراجع حيازتها من 1,1167 تريليون دولار في يونيو، بينما تقدمت المملكة المتحدة إلى المرتبة الثانية بحيازة بلغت 998,3 مليار دولار مقابل 939,9 مليار دولار في الشهر السابق، تلتها الصين في المرتبة الثالثة بـ618 مليار دولار مقارنة مع 633,4 مليار دولار في يونيو.

وجاءت بلجيكا بعد ذلك بحيازة قدرها 470,7 مليار دولار، ثم جزر كايمان بـ460,1 مليار دولار، ولوكسمبورغ بـ442,1 مليار دولار، وكندا بـ426,3 مليار دولار، فيما بلغ إجمالي حيازة المستثمرين الأجانب من سندات الخزانة الأميركية 9,2481 تريليونات دولار بنهاية يوليو 2026، مقابل 9,2985 تريليونات دولار في يونيو و9,1095 تريليونات دولار في يوليو 2025. وبذلك ارتفعت الحيازة الأجنبية لسندات الخزانة الأميركية بقيمة 138,6 مليار دولار على أساس سنوي، في حين انخفضت بمقدار 50,4 مليار دولار خلال يوليو مقارنة مع يونيو، في وقت أظهرت فيه بيانات التدفقات الدولية للخزانة الأميركية تسجيل صافي تدفقات أجنبية إلى الولايات المتحدة بقيمة 83,7 مليار دولار خلال الشهر، منها 73,5 مليار دولار تدفقات خاصة و10,2 مليارات دولار تدفقات رسمية.

وتوضح وزارة الخزانة الأميركية أن بيانات حيازة السندات تعتمد بصورة أساسية على المعلومات الواردة من أمناء الحفظ والوسطاء في الولايات المتحدة، ولذلك قد لا تنسب جميع الأوراق المالية المحتفظ بها عبر حسابات في دول أخرى بصورة كاملة إلى المالك النهائي، كما تقتصر هذه البيانات على حيازة أدوات الخزانة الأميركية، ولا تمثل مجمل الاستثمارات الحكومية أو الخاصة للدول داخل الاقتصاد الأميركي.